«المركزي» ينتهج المسار الأكثر ترشيداً في قرارات رفع الفائدة

الصقر: «الوطني» يتمتع بأفضل مؤشرات لجودة الأصول وفقاً للمعايير الدولية

عصام الصقر

شيخة البحر

صلاح الفليج

- نمو الأرباح جاء بدعم من زيادة الإيرادات المصرفية الأساسية والانتشار الجغرافي الواسع لعمليات البنك
- نظرتنا المستقبلية إيجابية لنمو الائتمان بفضل استقرار وتيرة تنفيذ المشروعات الحكومية ونمو المؤشرات الاقتصادية
- الفليج: البنوك المحلية لديها القدرة على استيعاب جهود المركزي في تعزيز أسعار الفائدة على الودائع بالدينار
- نأمل أن تنعكس التوقعات الاقتصادية الإيجابية على نمو أقوى للاقراض بحلول نهاية العام
- البحر: «الوطني» أكد ريادته في تمويل المشروعات الضخمة وخطة التنمية
- الأنشطة الدولية ساهمت بنحو 30 % من أرباح مجموعة بنك الكويت الوطني

أكد الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني عصام الصقر، أن مجموعة بنك الكويت الوطني واصلت تسجيل أداء قوي على مستوي الربحية منذ بداية العام 2018. حيث حقق البنك نموا في الأرباح الصافية بلغت نسبته 14.3% على أساس سنوي لفترة التسعة أشهر الأولى من العام 2018 لتبلغ صافي الأرباح 272.4 مليون دينار كويتي.

وأضاف الصقر في مقابلة مع قناة سكاي نيوز عربية أن النمو في الأرباح يعزي إلى زيادة الايرادات المصرفية الاساسية وتزايد حجم الاعمال وتنوعها وبالإضافة إلى الانتشار الجغرافي لعمليات البنك.

وأشار الصقر إلى أن أرباح الربع الثالث بلغت 86.5 مليون دينار كويتي بنمو بلغت نسبته 17.5% على أساس سنوي.

وأوضح أنه على صعيد نمو الأرباح التشغيلية، فلقد كان لأنشطة البنك الأساسية دورا كبيرا في دعم نموها، حيث سجلت صافي إيرادات الفوائد وصافي إيرادات التمويل الإسلامي نموا بواقع 10.5% لتبلغ 515 مليون دينار كويتي كما ارتفعت صافي الأتعاب والعمولات بواقع 11.8% لتبلغ 114 مليون دينار كويتي.

وأكد الصقر على أن سياسة المجموعة في تطبيق استراتيجية التنويع في مصادر الدخل أتت بثمارها على مدى السنوات الماضية وخير دليل النتائج الإيجابية التي يحققها البنك، مشيرا إلى أن الأنشطة الدولية ساهمت بنحو كبير في الأرباح لتبلغ نحو 30% من إجمالياتها.

وقال الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني «إن المجموعة تركز بصفة خاصة على الانشطة المصرفية الإسلامية، حيث يعد بنك بوبيان من أهم العناصر الرئيسية التي تخدم تطلعاتنا لتنفيذ استراتيجية التنويع حتى داخل الكويت، مشيرا إلى أن بنك بوبيان حقق نموا بنسبة 18% في صافي أرباحه خلال نفس الفترة.

وبين الصقر أن أرقام الميزانية العمومية للوطني جاءت قوية بنهاية التسعة أشهر الاولى من العام حيث ارتفعت محفظة القروض والتسليفات الاجمالية بواقع 6.5% لتبلغ 15.4 مليار دينار كويتي كما نمت ودائع العملاء بواقع 5.4% لتبلغ 14.1 مليار دينار كويتي وذلك في دلالة على قوة علامتنا التجارية.

وأوضح الصقر أن الموجودات الإجمالية بلغت 89.5 مليار دولار امريكي (27.1 مليار دينار كويتي) كما في نهاية سبتمبر 2018 مرتفعة بواقع 5.7% على أساس سنوي وبواقع 4.2% مقارنة بنهاية ديسمبر 2017.

وأشار إلى أن نسبة معدل كفاية رأس المال وصلت إلى 17.2% وهو معدل مريح جدا مقارنة بالمتطلبات الرقابية، مشيرا إلى أن متوسط العائد على الموجودات خلال التسعة أشهر الأولى من العام بلغ 1.36%. والعائد على حقوق المساهمين 11.9%.

وأكد على أن نسبة القروض إلى الودائع لدى البنك مريحة جدا وليس هناك أي قيود للنمو، مشيرا إلى أن نموذج عرض النتائج المالية لا يشمل إيداعات البنوك والمؤسسات المالية الاخرى والتي تمثل جزء كبير نسبيا من قاعدة الودائع.

جودة الاصول

وأوضح الصقر أن بنك الكويت الوطني يتمتع بواحدة من أفضل مؤشرات جودة الأصول كما أن لدى البنك واحدة من أدنى نسب القروض المتعثرة وفقا للمعايير الدولية، حيث وصلت النسبة إلى 1.37 % في نهاية سبتمبر 2018، فيما بلغ معدل تغطية القروض المتعثرة لدينا 237%.

وقال الصقر: «إن البنك واصل تجنيب المخصصات بشكل متحفظ خلال الربع الثالث، وهو ما يأتي ايضا ضمن خطط الاستعداد وإطار الانتقال بشكل سلس لاعتماد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 في المستقبل القريب».

وأشار إلى أن البنك مستمر بالعمل على قدم وساق مع بنك الكويت المركزي لوضع اللمسات الأخيرة لتنفيذ IFRS9، ولكن حتى ذلك الحين سنواصل وضع مخصصات بموجب النظام الحالي.

رؤية مستقبلية ايجابية

وأكد الصقر أن لدى البنك رؤية مستقبلية ايجابية للغاية عن الفترة المتبقية من العام وذلك بفضل العديد من المؤشرات منها ما يخص الوضع المحلي، حيث تسجل المؤشرات الاقتصادية بعض الزخم مما يعكس استقرار الإنفاق الراسمالي وانتظام وتيرة تنفيذ المشروعات الحكومية وبالإضافة إلى ذلك الارتفاعات التي تشهدها اسعار النفط، حيث ستساهم كل تلك العوامل في ارتفاع معنويات القطاع الخاص وتعزز الآفاق الإيجابية حيال ارتفاع معدلات نمو الإقراض للقطاع الخاص.

وأضاف أن الحكومة الكويتية تعمل على خطط مستقبلية من شانها أن تدعم استمرارية النمو والزخم في تنفيذ وطرح المشاريع العملاقة على المدى الطويل، وخير دليل على ذلك خطط المؤسسات النفطية الطموحة التي تمتد إلى 2040 و الكم الهائل من مشاريع البنية التحتية على أرض الواقع وللتوقع ترسيتها كجزء من برنامج الخطة الحكومية، موضحا إلى أن المؤشرات ايجابية من حيث معدل طرح و ترسية المشاريع وإن تقلصت بحجمها المادي لكن ليس بعددها وهذا ما يؤكد التزام الحكومة في هذا الصدد. وبين الصقر أن بنك الكويت الوطني لديه مكانة استباقية كمستفيد وممول رئيسي لمشاريع الإنفاق الرأسمالي الضخمة، وهو ما ينعكس ايجابا على أرباح المجموعة المستقبلية. مشيرا إلى أن استراتيجية البنك ترتكز بشكل خاص على تنويع الانشطة لتشمل كذلك الأعمال المصرفية الإسلامية من خلال بنك بوبيان التابع للمجموعة حيث يعد أحد أهم عناصر القوة بالنسبة لبنك الكويت الوطني بما يتيحه من تعزيز مكانة البنك في السوق المحلي.

النمو والتوسع

وقال الصقر «إن المجموعة في الوقت الحالي تركز على النمو والتوسع في الأسواق التي تتواجد بها حاليا لا سيما في أسواق الشرق الأوسط وشمال افريقيا وتحديدا السعودية ومصر. موضحا أن البنك حصل مؤخرا على موافقات الجهات الرقابية في المملكة لافتتاح فرعين جديدين بجانب فرعنا القائم وأيضا حصلنا على الموافقة على إنشاء نشاط إدارة الثروات.

وأوضح أن في ما يخص السوق المصري، ما زالت النظرة الايجابية تجاه السوق المصري مستقرة وذلك على خلفية التحسن الاقتصادي الذي تشهده الدولة ونطمح في التوسع الجغرافي فيها لاقتناص فرص واعدة في أكبر سوق اقليمي ضمن نطاقنا.

صلاح الفليج

أكد الرئيس التنفيذي لبنك الكويت الوطني- الكويت صلاح الفليج، أن المنظور العام لا يشير إلى أن هناك تثبيت في أسعار الفائدة، حيث أن دورة أسعار الفائدة عالميا اتخذت مساراً صاعداً في الآونة الأخيرة، فيما ستتبع الكويت هذا المسار.

وأشار الفليج في مقابلة مع قناة العربية على هامش الاجتماعات السنوية لصندوق النقد ومجلس محافظي البنك الدولي في إندونيسيا إلى أن ما يقوم به بنك الكويت المركزي هو اتخاذ مسار أكثر ترشيدا فيما يخص قرارات رفع الفائدة بالمقارنة مع ما قام به الاحتياطي الفيدرالي، موضحا أن مسار الفائدة لدينا يظل في نفس الاتجاه، وفي هذا الإطار قام الفيدرالي الأميركي برفع الفائدة 8 مرات منذ عام 2015 فيما تبعه المركزي الكويتي في أربعة منها.وأوضح أن النهج الذي يتبعه البنك المركزي الكويتي في قرارات الفائدة معقول للغاية، حيث أن بيئة التشغيل في الكويت تختلف اختلافا كبيرا عنها في الولايات المتحدة، حيث يأخذ البنك المركزي بعين الاعتبار مواصلة دعم النمو الاقتصادي والائتمان المحلي.

وبين الفليج أن قرار تثبيت الفائدة من قبل البنك المركزي الكويتي عند مستويات 3% يعود إلى عدد من المعطيات التي تشمل الوضع الاقتصادي والسعي لتحفيز النمو بشكل عام، وذلك في وقت تسجل فيه معدلات نمو الائتمان بعض التباطؤ مقارنة بالأعوام السابقة.

وأكد أن بنك الكويت الوطني لديه نظرة إيجابية حيال تحسن نمو القروض بالإضافة إلى اتساع الهوامش نسبيا، مشيرا إلى أنه وفي حال استمرت أسعار الفائدة لدي الفيدرالي الاميركي في الارتفاع وامكانية اللحاق بها محليا فسوف يؤثر ذلك ايجابيا على الايرادات، فكل زيادة بواقع ربع نقطة مئوية في اسعار الفائدة على معدل الخصم تدر زيادة في صافي الأرباح بواقع 10 ملايين دينار للعام بأكمله.

دورة اقتصادية قوية في الكويت

وأوضح الفليج أن تحفيز البنوك لرفع الفائدة على الودائع عند تثبيت سعر الخصم يؤدي من الناحية المالية إلى بعض الضغوط على هوامش الربح حيث لا يمكن زيادة العائد على الأصول في الوقت الذي ترتفع فيه تكلفة الودائع، مضيفا أن من الناحية العملية، يتعين ايضا الأخذ في الاعتبار زيادة العوائد على إصدارات الدين الحكومي حيث أنها تشكل جزء من أصولنا وكذلك تأثير رفع الفائدة على نمو الائتمان.

وقال الرئيس التنفيذي لبنك الكويت الوطني- الكويت: «إن التأثير المباشر قد يكون محايدًا إلى سلبي، ولكن التأثيرات طويلة المدى هي في مصلحة الجميع، مع الأخذ بعين الاعتبار أننا نتوقع دورة اقتصادية قوية في الكويت تدعمها الجهات التنظيمية.

وأشار إلى أن البنوك المحلية لديها القدرة على استيعاب جهود البنك المركزي في تعزيز أسعار الفائدة على الودائع بالدينار مع تثبيت أسعار الفائدة على القروض ، حيث وفي كل مرة يقوم فيها البنك المركزي بتثبيت أسعار الفائدة يتخذ خطوة موازية تتمثل في رفع أسعار الربيو لإعطاء البنوك هامش من المناورة يمكنها من رفع الفائدة على الودائع دون التأثير على هوامش ربحيتها.

وأكد الفليج على أن البنك المركزي يقوم باستخدام أدوات السياسة النقدية المتاحة لديه والتي تشمل سندات وتورق ونظام قبول الودائع لأجل من البنوك من اجل منح البنوك مساحة كافية تمكنها من رفع الفائدة على الودائع وهو ما حدث مؤخرا بعد قرار تثبيت الفائدة وفي نفس الوقت يعطي المركزي هامش يمنح الاستقرار في تكاليف الاقتراض بما لا يؤثر على البيئة التشغيلية المحلية.

قانون الدين العام

وأوضح الفليج أن هناك ارتفاع في السيولة المصرفية خلال الفترة الماضية، لكن هناك عامل هام ومؤثر في استمرار زيادتها يتمثل في توقف اصدارات الدين العام منذ أكتوبر 2017، حيث تشكل البنوك 100% من حائزيها ، موضحا أن هناك حاجة لإصدار قانون الدين العام حتى تتمكن الحكومة من تمويل احتياجاتها دون تسييل أصول لها في الخارج من جهة ومن جهة أخري يتم استيعاب السيولة الزائدة خاصة مع استمرار تنامي فوائض السيولة.

وأكد الفليج على أن معادلة الاقتراض الحكومي عن طريق أدوات الدين المحلية هي متوازنة اذا ما اخذنا بعين الاعتبار ان معدل الفائدة على تلك السندات في نطاق قريب من الفائدة التي تحصل عليها الحكومة من ودائعها في البنوك المحلية، مضيفا أنه لا يمكن تجاهل جهود البنك المركزي في العمل على امتصاص السيولة الفائضة لدي البنوك عن طريق الإصدارات قصيرة الأجل.

الائتمان تأثر سلباً بالتسويات وعلى صعيد نمو الاقراض في الكويت أكد الفليج على أن نمو الائتمان في النظام المصرفي يشهد بعض التباطؤ وهذا ناتج بشكل رئيسي عن فائض السيولة، وبجانب ذلك النمو الاقتصادي الذي جاء اقل من التوقعات. مضيفا أنه وعلا الرغم من أننا نشهد بعض النشاط الجاد علا المعاملات الجدادة حاث لا تزال الأوضاع الاقتصادية الأالة مرضيه نسبا ولان نمو الائتمان الصافي تاثر سلبا بالتسويات التي أبرمتها بعض الشركات.

وقال الفليج: «إن الآفاق الاقتصادية المستقبلية ترجح بعض الزخم القوى، لذا نأمل أن ينعكس هذا على نمو أقوى للإقراض بحلول نهاية العام ، ولكن سيظل النمو أقل من مستويات 5%».

وأوضح أن الائتمان يشهد في الوقت الراهن مرحلة تعافي بعد تأثره بأزمة انخفاض أسعار النفط منذ منتصف عام 2014 وحتي مطلع العام 2017، حيث سجل الائتمان نموا منذ بداية العام 2018 بلغ قرابة 3%. مشيرا إلى أن النظرة تظل ايجابية باستمرار التعافي مستقبلا والعودة الى معدلات النمو القوية التي سجلها الائتمان خلال السنوات الماضية.

نظرة مستقبلية ايجابية لنمو الائتمان

وأكد الفليج على أن هناك العديد من المؤشرات التي تدعم النظرة المستقبلية الايجابية لنمو الائتمان أهمها التعهد الحكومي بالحفاظ على مستويات النفقات الرأسمالية بالإضافة إلى زيادة ترسيات المشروعات ضمن خطة التنمية وهو ما يعطي دفعة ومحرك لإقراض القطاع الخاص.

وبجانب ذلك هناك مؤشرات جيدة على انتعاش في معنويات المستهلكين انعكس على ثقة المستهلك وقوة بيانات الإنفاق عبر نقاط البيع وهو بالتاكيد ما يدعم أعمالنا.

وفيما يخص اتجاه الاقراض في السوق الكويتية قال الفليج، «إن نتائج بنك الكويت الوطني أظهرت تسجيل قطاعات عديدة اداءً جيدا من بينها قطاع التمويل التجاري وهو ما انعكس على النمو القوي في أرباحنا لفترة الربع الثالث والتسعة أشهر الأولى من العام، وكذلك شهدنا نموا مريحا في محفظة القروض بلغت نسبته 6.6% ، مشيرا إلى أن البنك سجل نموا متوازن على كافة قطاعات الأعمال.

ونوه إلى أن المحفظة الإقراضية للبنك تتقسم بالتساوي بين إقراض الأفراد والشركات، لافتا إلى أن القروض الإسلامية تشكل 20% من إجمالي القروض الممنوحة، وذلك من خلال بنك بوبيان. وأوضح أن وتيرة ترسية المشروعات الحكومية تظل هي المحرك الأساسي لنشاط اقراض القطاع الخاص ومن ثم مقياس لوتيرة نمو الائتمان، حيث تخطت قيمة عقود المشاريع التي تم ترسيتها منذ بداية العام حاجز المليار دينار بما يعادل 3.3 مليار دولار، فيما يتوقع أن تتسارع وتيرة ارساء المشروعات خلال الفترة المقبلة حيث يعد الوطني من أكبر المستفيدين من هذه المشروعات.

شيخة البحر

قالت نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني شيخة البحر في مقابلة مع تلفزيون بلومبيرغ إن «الوطني» استطاع تحقيق اداء متميز منذ بداية العام، مشيرة إلى أن صافي الأرباح خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري ارتفع بنسبة 14.3% مقارنة بالفترة ذاتها من 2017.

وأضافت البحر أن هناك نوعان مهمان من الصفات المميزة التي تمنحنا المزيد من اليقين حول آفاق عملياتنا التشغيلية، الأولى تتمثل بربحيتنا التي كانت مدفوعة بشكل رئيسي بانشطتنا الأساسية، حيث سجلت صافي الإيرادات التشغيلية نموا بنسبة 8.5% على أساس سنوي، والثانية تنوع الربحية في مختلف الأنشطة والقطاعات والنطاق الجغرافي، ولفتت البحر إلى أن الخدمات المصرفية الدولية للبنك ساهمت بنحو 30% من أرباح مجموعة بنك الكويت الوطني، فضلا عن مساهمة بنك بوبيان بنسبة 9% في أرباح المجموعة، مشيرة إلى أن هذه المعدلات بفضل التنوع الكبير في أنشطة البنك وأدائه الصلب الذي يعكس نجاح المجموعة في الاستفادة من الفرص الكامنة في العديد من قطاعات الأعمال و في كافة الأسواق الموجودة فيها.

وأكدت البحر على أن بنك الكويت الوطني يتمتع بمركز جيد يؤهله الاستفادة من الأنشطة المطروحة في الكويت بدعم من ما يتمتع به من رسملة قوية وقاعدة حقوق مساهمين كبيرة.

من ناحية أخرى، أشادت البحر بإجراءات بنك الكويت المركزي خلال السنوات الأخيرة، والتي كانت موجهة نحو ضمان صلابة القطاع المصرفي، حيث طلب من كافة البنوك تأمين مخصصات والتأكد من استعداد الجميع لأي نتائج غير متوقعة في السوق. واعتبرت أن تعليمات وإرشادات «المركزي» ساعدت كثيراً في ضمان سلامة القطاع المصرفي في الكويت.

في سياق آخر، تحدثت البحر عن دور بنك الكويت الوطني في خطة التنمية والمشروعات الأخرى في البلاد، وقالت إن السوق يزخر بالعديد من المشروعات الضخمة التي تساعد البنوك على الإقراض، وتعزيز محافظها، مشيرا إلى أن الوطني استطاع أن يكون رائدا كمستفيد وممول رئيسي للمشروعات الضخمة وخطة التنمية في الكويت.

وأكدت البحر على سعي الحكومة في مواصلة خطط الإنفاق الرأسمالية، لاسيما مع ارتفاع معدل تنفيذ المشروعات على أرض الواقع فعليا.

وفي سؤال عما إذا كان بنك الكويت الوطني قادرا على مواصلة تحقيق توزيعات أرباح، أوضحت البحر قائلة إن: «الوطني» معروف بكونه بنك متحفظ، ونحن فخورون بالقول أننا حققنا مستويات ثابتة من الربحية وتوزيعات الأرباح، عدا عن أن ما يميز البنك هو أسهم المنحة».

وأعربت عن أملها برفع توزيعات الأرباح، لكنها أشارت إلى أن الأمر يتعلق بالنمو، ولفتت في هذا الصدد إلى أن البنك يضع في أولوياته تعزيز قاعدة حقوق المساهمين، مشيرة إلى أن لدى البنك عمليات في عدة دول بالمنطقة ولدي بنك خطة طموحة بالتوسع في تلك الأسواق.

وحول وجود أي نية للبنك للعودة إلى الأسواق لزيادة رأسمال أو إصدار سندات كما فعل سابقا، أجابت البحر أن لدى «الوطني» الكثير من الخيارات في هذا الخصوص، وهو إما الاستعانة برأس المال الأساسي، أو التوجه للسوق، وهو ما سبق أن قام به وحقق نجاحا كبيرا، مشيرة إلى أن اسم بنك الكويت الوطني يمثل عامل جذب وهدف للجميع، فضلا عن أن البنك يتمتع بواحدة من أعلى التصنيفات الائتمانية في المنطقة، بالتالي فان الجميع مهتم للغاية بالمشاركة في إصداراته.

وأضافت أن الخطة موجودة، ومتى ما استدعى الأمر أن يتوجه البنك للسوق، سيفعل، لكنها نفت أي قرارات حالية للتوجه للسوق الآن حيث يتمتع البنك بمستويات مريحة من الرسملة والسيولة، موضحة أنه لاشك عندما يستدعي الأمر ذلك، سنتوجه للسوق.